وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة الإسلامية- بغداد
مركز البحوث والدراسات الإسلامية
(مبدأ)

مجلة الجامعة الإسلامية

مجلة علمية محكَّمة نصف سنوية

يصدرها مركز البحوث والدراسات الإسلامية

(مبدأ)

الجامعة الإسلامية/ بغداد

السنة الثامنة عشرة العدد 26/ 3 1432هـ/ 2011م

مجلة الجامعة الإسلامية/العدد (3/26)

(2011م)

بغداد – الجامعة الإسلامية

الترقيم الدولي لليونسكو ISSN 1813- 4521

الإخراج الفني: باسل عبد الكريم صالح

تنضيد: مقداد حسين، سوسن فائق، تبارك أحمد، هناء كاظم

عنوان المراسلات:

العراق– بغداد– محلة 308 شارع 22/ الجامعة الإسلامية

أ.د.إبراهيم عبد صايل الفهداوي: رئيس هيئة التحرير

هاتف: 4254257

فاكس: 4253246

البريد الالكتروني للجامعة: islamicuniversitybag@yahoo.com

البريد الاليكتروني للمجلة:mabda_irsc@yahoo.com

ملاحظة: ما يرد في المجلة من آراء ووجهات نظر لا تعبّر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير أو وجهة نظر الجامعة الإسلامية.

المحتويات

اسم البحث	الصفحة
1- آيات ضيق الصدر وانشراحه في القرآن الكريم- دراسة موضوعية	
د.محمد طالب مدلول.....	1- 48
2- الفخر بالنفس في القرآن الكريم- دراسة موضوعية	
م.م.عمار محمد صالح.....	49- 80
3- مفهوم الطبقات عند المحدثين	
د.وليد حسن مصطفى البياتي.....	81- 114
4- حكم التسعير الجبري في الفقه الإسلامي	
د.إبراهيم على الله جوير القيسي.....	115- 140
5- الإبراء من الدَّيْن في الفقه الإسلامي	
م.م.إبراهيم كوان علي.....	141- 164
6- البكاء- دراسة فقهية	
م.م.أسعد الطيف جاسم الفهداوي	
م.م.بلال سعود جابر القيسي.....	165- 202
7- فروض الكفاية وأثرها في نهضة الأمة	
م.د.صبري صالح المرعاوي.....	203- 242
8- الرد على من قال إن الإمام الأعظم أبا حنيفة يقدم القياس على الأثر	
د.حمدي فهد محمد الكبيسي.....	243- 274
9- مالك بن نبي ونشاطه الفكري والثقافي (1905- 1973)	
د.حسان ريكان خلف الدليمي.....	275- 294

اسم البحث	الصفحة

10- دور السوق في الفكر الاقتصادي الإسلامي- صدر الإسلام

م.د.حاكم حمزة حمود الجبوري..... 295- 322

11- معاني (لو) بين المعجميين والنحويين

د.عباس عبد الله عباس..... 323- 350

12- استعمالات (أي) وأحوالها- دراسة نحوية

م.م.صالح هندي صالح..... 351- 364

13- أثر الوسطية التوزيعية في التوازن الاجتماعي

أ.د.صبحي فندي الكبيسي..... 365- 408

14- أساليب الثواب والعقاب وأهميتها في عملية التعليم

م.م.انتصار كاظم جواد..... 409- 428

15- حق الزوجين في الفرقة في ظل قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959

د.رشا خليل عبد..... 429- 452

16- Adjective Substitutes in English and Arabic- a contrastive study

م.عبير هادي صالح..... 453- 470

استعمالات (أيّ) وأحوالها
دراسة نحوية

م.م. صالح هندي صالح
كلية التربية للبنات/ قسم اللغة العربية
جامعة الأنبار

مقدمة

الحمد لله رب العالمين, والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين, وبعد؛

فهذه دراسة في النحو تتناول الكلام على (أيّ) في العربية, وجاءت بعنوان: **(استعمالات (أيّ) وأحوالها دراسة نحوية)**, وقد تضمنت هذه الدراسة مبحثين:

المبحث الأول: خصصته بالكلام على استعمالات (أيّ) ومعانيها في اللغة العربية, وبحسب ما جاءت به النصوص الفصيحة من القرآن بقراءاته وكلام العرب.

المبحث الثاني: خصصته بالكلام على أحوال(أيّ) من حيث الإعراب والبناء عند النحاة, ثم ختمت هذه الدراسة بخاتمة أوجزت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

وقد رجعت في جميع هذه الدراسة إلى مصادر مختلفة من كتب النحاة وتفاسير القرآن الكريم وغيرها من مصادر.

والله سبحانه وتعالى المسؤول أن ينفع به.

المبحث الأول
استعمالات (أيّ) ومعانيها

ذكر النحاة استعمالات (أيّ) ومعانيها, إذ ذكروا أنها اسم يأتي على خمسة أوجه:

1. أن تكون شرطا, نحو قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ ﴾[1], فإنَّ (أيّ) هنا شرطية, والتنوين: قيل عوض من المضاف, و(ما) زائدة مؤكدة, وقيل (ما) شرط, ودخل شرط على شرط, وقرأ طلحة بن مصرف (أيّاً مَن)[2], فاحتمل أن تكون (من) زائدة, على مذهب الكسائي, إذ قد ادعى زيادتها في قوله:

ياشاةُ مِن قنصٍ لِمَن حلَّتْ لَهُ[3]

واحتمل أن يكون جمع بين أداتي شرط على وجه الشذوذ, كما جمع بين حرفي جر, نحو قول الشاعر:

فأصْبَحْنَ لا يسألْنَني عَنْ بِما بِهِ[4]

وذلك لاختلاف اللفظ[5]. ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ﴾[6], فـ(أيّ) هنا شرطية, و(ما) زائدة, وقرأ الحسن والعباس عن أبي عمرو: (أيّما) بحذف الياء الثانية, وقرأ عبد الله (أي الأجلين ما قضيت) بزيادة (ما) بين (الأجلين) و(قضيت), وهي زائدة في شياعها وفي الشاذ تأكيدٌ للقضاء, كأنه قال: أي الأجلين صممت على قضائه وجردت عزيمتي له[7], ومنه أيضا قولك: (أيُّهم يُكرمني أكرِمه)، و (أيَّهُم تُكْرِم أُكْرِمْه)، نصبت (أيَّهم) بالشرط، وتقول: (على أيِّهم تنزل أنزِل), تريد: أنزل عليه, فتحذف (عليه) استخفافا, وان شئت ذكرته[8].

2. أن تكون استفهاما, نحو قوله تعالى:﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً﴾[9], قال ابن عطية: «(أي), استفهام, وهي معربة مع إبهامها, وإنما كان ذلك لأنها تلتزم الإضافة, ولأنها تتضمن علم جزء من المستفهم عنه غير معين, لأنك إذا قلت (أي الرجلين جاءنا), فقد كنت تعلم أن احدهما جاء غير معين فأخرجهما هذان الوجهان عن غمرة الإبهام فأعربت»[10], ومنه أيضا قوله تعالى:﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾[11], وقوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ﴾[12], وقد تخفف كقول الشاعر:

تنظرتُ نصراً والسِّماكين أيْهُما علـيّ من الغيثِ استهلت مواطِرُهْ[13]

وكقولك: (أيُّهم عندك) و(أيَّ القوم لقيت) و(بأيِّهم مررت), ويعلقون عنها العِلم, فيقولون قد علِمتُ أيُّهم أخوك, ومعنى التعليق: أن الفعل يعمل في الموضع دون اللفظ, ومنه في التنزيل, ﴿وَلَنَعْلَمَنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾[14], وقوله تعالى: ﴿لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾[15], الجملة استفهامية, وذهب الحوفي: إلى أن الضمة فيها بناء على مذهب سيبويه؛ لوجود شرط جواز البناء في (أي), وهو كونها مضافة حُذِفَ صدر صلتها[16], وقوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا۟ أَمَدًا﴾[17], وقوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[18], قال أبو البقاء: «(أيّ منقلب) هو صفة لمصدر محذوف، والعامل(ينقلبون), أي ينقلبون انقلابا أي منقلب, ولا يعمل فيه (يعلم) لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله»[19]، قال أبو حيان: «وهذا تخليط لأن (أيّاً) إذا وُصِف بها لم تكن استفهاما بل (أي) الموصوف بها قسم برأسه»[20]، وتقول: (أيَّهُم تظُنُّ منطلقا), فتُعمل فيها الظن لوقوعه بعدها, وان شئت ألغيته, فقلت: أيُّهم تظُنُّ منطلق, وإنما لم يعمل فيها ما قبلها من الأفعال إذا كانت استفهاما؛

لأن الاستفهام له صدر الكلام, وإعمال الفعل الذي قبلها فيها يخُرجها من الصَّدر, وكذلك إذا كانت شرطية, حكمه في التصدير حكم الاستفهامية[21].

ولأيٍّ في الاستفهام إذا أضيفت أحكامٌ, منها[22]:

أولا: إذا أضيفت إلى معرفة كانت سؤالا عن الاسم دون الصفة, وهي بعض المعرفة التي تُضاف إليها, كقولك: أيُّ الرجلين أخوك؟ وأيُّ الرجال قام؟ فأيٌّ واحد من الاثنين ومن الجماعة، فالجواب أن تقول: زيدٌ أو عمرٌو, أو نحو ذلك, فتجيب بأحد الاسمين أو الأسماء.

ثانيا: إذا أضيفت إلى النكرة فإنها تكون سؤالا عن الصفة, وتكون بعدد النكرة كلها, فإذا قال: أيُّ رجل أخوك؟ وأيُّ رجل زيد؟ قلت: طويلٌ أو قصيرٌ, أو بزَّاز أو صائغٌ, أو نحو ذلك, فأجبت بصفة الاسم, فإذا أضيفت إلى نكرتين فقيل: أيُّ رجلين أخواك؟ قلت: سمينان أو هزيلان, أو سمين أو هزيل, أو نحو ذلك, فإذا أضيفت إلى جماعة, فقيل: أيُّ رجالٍ إخوتك؟ قلت: طوالٌ أو قصارٌ, أو بعضهم طوال وبعضهم قصار.

ولا يجوز أن تُضيف (أيّا) إلى معرفة واحدة، لا تقول أي الرجل أخوك؟ ولا: أيُّ زيد خرج؟ لأنها سؤال عن البعض، والواحد لا يتبعض، وأما في النكرة فإنها سؤال عن الكل؛ لأن التنكير يقتضي العموم, فلذلك جاز إضافتها إلى نكرة واحدة، في نحو: أيُّ رجلٍ أخوك[23]؟

3. أن تكون موصولاً، نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[24]، التقدير: (لننزعن الذي هو أشد)، وقد اختلف النحاة في إعراب قوله تعالى: (أَيُّهُمْ أَشَدُّ), وسيأتي تفصيل ذلك في المبحث الثاني إن شاء الله.
4. أن تكون دالة على معنى الكمال، فتقع صفة للنكرة نحو: (زيدٌ رجلٌ أيُّ رجلٍ)، أي كامل في صفات الرجال، وحالا للمعرفة كـ(مررتُ بعبدِالله أيَّ رجل)[25].
5. أن تكون وصلة إلى نداء ما فيه (أل)، نحو: (يا أيُّها الرجل), وزعم الاخفش أن (أيّا) لا تكون وصلة، وان (أيّا) هذه هي الموصولة، حُذِفَ صدر صلتها وهو العائد، والمعنى (يا من هو الرجل)، ورُدَّ بأنه ليس هنا عائد يجب حذفه، ولا موصول التزم كون صلته جملة اسمية، وله أن يجيب عنهما بأن (ما) في قولهم (لاسيما زيدٌ) بالرفع كذلك[26]، أي أن (ما) هنا موصولة, و(زيدٌ) خبرٌ لمبتدأ محذوف, والتقدير (لا سي الذي هو زيدٌ)[27].

وزاد بعض النحاة قسما آخر وهو أن تكون نكرة موصوفة نحو:(مررت بأيٍّ معجب لك), كما يقال: (بمن معجب لك)، وهذا غير مسموع[28].

وذكر ابن عقيل: أن (أيّا) مثل (ما) في أنها تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفرداً كان أو مثنىً أو مجموعاً, نحو: (أيُّهم هو قائم)[29].

المبحث الثاني
أحوال (أي) من حيث الإعراب والبناء عند النحاة

(أيٌّ) معربة في جميع أحوالها, إلا إذا كانت موصولة وحذف صدر صلتها فتكون مبنية, بخلاف نظائرها من الأسماء المشتركة التي ضُمِّنت معاني الحروف، كـ(من) و(ما) و(أين) و(متى), و(كم) و(كيف) و(أيّان) و(أنّى), وإنما أعربوها حملا على نظيرها, وهو (بعضٌ)، وعلى نقيضها وهو (كُلٌّ)[30], وهي معربة؛ فقيل مطلقا[31] وسيبويه يحكم ببنائها على الضم إذا كانت اسما ناقصا موصولا بجملة ابتداء, والمبتدأ من الجملة محذوف، وهو العائد منها إلى (أيٍّ), كقولك: أكرمت أيُّهُم صاحبك[32]، وجعلها بعضهم في أربعة أحوال:

الأول: أن تضاف ويذكر صدر صلتها، نحو: (يعجبني أيُّهم هو قائم).

الثاني: ألاّ تضاف- ولا يذكر صدر صلتها، نحو: (يعجبني أيٌّ قائم).

الثالث: ألاّ تضاف ويذكر صدر صلتها نحو: (يعجبني أيٌّ هو قائم), وفي هذه الأحوال الثلاثة تكون معربة بالحركات الثلاث، نحو: (يعجبني أيُّهم هو قائم), و (رأيت أيَّهم هو قائم), و (مررت بأيِّهم هو قائم), وكذلك (أيٌّ هو قائم، وأيًّا هو قائم، وأيٍّ هو قائم).

الرابع: أن تضاف ويحذف صدر الصلة، نحو: (يعجبني أيُّهُم قائمٌ) ففي هذه الحالة تُبنى على الضم، فتقول: (يعجبني أيُّهُم قائمٌ) و(رأيت أيُّهُم قائمٌ) و(مررت بأيُّهُم قائمٌ)[33], وعليه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[34]، وقول الشاعر:

إذا مـــا لَقِيـــتَ بَنِـــي مَالِـــكٍ فَســـلِّمْ عَلَـــى أَيُّهُـــم أَفْضَـــلُ[35]

وقد اختلف النحاة في إعراب (أيّ) في هذه الآية الكريمة، فجعلها الخليل ويونس والكوفيون معربة مطلقا, أي: وإن أضيفت وحذف صدر صلتها, وتأولا الآية، أما الخليل؛

فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر, والتقدير ثم لننزعن من كل شيعة الذي يقال فيه (أيُّهُم أشدُّ), وقال أيضا أن (أيُّهم) وقع في (اضرب أيُّهم أفضلُ), على انه حكاية كأنه قال: اضرب الذي يقال له أيُّهم أفضلُ, وشبهه بقوله:

ولقـــد أبيـــتُ مـــن الفتـــاةِ بمنـــزلٍ فأبيـــتُ لا حَـــرِجٌ ولا محـــرومُ[36]

وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك: (أشهدُ إنك لرسول الله), و(اضرب معلقة), و قولهم (اضرب أيُّهم أفضلُ), على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في (خمسةَ عشرَ), وبمنزلة الفتحة في (الآن), حين قالوا (من الآن إلى غدٍ), ففعلوا ذلك بـ(أيّهم) حين جاء مجيئا لم تجئ أخواته عليه إلا قليلا واستعمل استعمالا لم تستعمله أخواته إلا ضعيفا, وذلك انه لا يكاد عربي يقول (الذي أفضلُ فاضرب), و(اضرب الذي أفضلُ حتى هو), ولا يقول (هات ما أحسن) حتى يقول (ما هو أحسنُ), فلما كانت أخواته مفارقة له لا تستعمل كما استُعمل خالفوا بإعرابها, وأما الذين نصبوا فقاسوه, وقالوا هو بمنزلة قولنا (اضرب الذين أفضلُ), إذا آثرنا أن نتكلم به, وهذا لا يرفعه أحد, ومن قال (أمرر على أيُّهم أفضلُ) قال (امرر بأيُّهم أفضلُ), وهما سواء, وإذا جاء (أيُّهم) مجيئا يحسن على ذلك المجيء أخواته رجع إلى الأصل والى القياس، كما ردوا: (ما زيد إلا منطلقٌ), إلى الأصل والى القياس, والذي ذهب إليه الخليل ويونس أن (أيّاً) لا تجيء موصولة, بل هي إما شرطية وإما استفهامية، لا تخرج عن هذين الوجهين[37], قال الزجاج: ما تبين لي أن سيبويه لم يغلط إلا في موضعين هذا أحدهما, فإنه يُسلم أنها تُعرب إذا أُفرِدت، فكيف يقول ببنائها إذا أُضيفت, وقال الجرمي خرجتُ من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحدا يقول (لأضرِبَنَّ أيُّهُم قائمٌ) بالضم[38], وان لم يكن قد سمع (أيُّهم) بالضم, فقد سمعها غيره ويدل على ذلك ما حكاه أبو عمرو الشيباني عن غسّان وهو احد من تؤخذ عنه اللغة من العرب وذلك برفع (أيُّهم) في البيت الشعري, فدل على أنها لغة منقولة صحيحة لا وجه لإنكارها[39].

وزعم هؤلاء أنها في الآية استفهامية, وأنها مبتدأ و(أشدُّ) خبر[40], وحدثنا هارون أنّ الكوفيين يقرأونها (ثُمَّ لَننزِعَنَّ من كُلِّ شيعةٍ أيَّهم أشدُّ على الرحمنِ عتيّا), بالنصب[41] وهي لغة جيدة نصبوها كما جرّوها حين قالوا (أمرر على أيِّهم أفضلُ), فأجراها هؤلاء مجرى (الذي) إذا قلت (اضرب الذي أفضلُ), لأنك تُنزِل (أيّ) و (من) منزلة (الذي) في غير الجزاء والاستفهام[42], وأن (أيّ) قد تأتي موصولة، ولكنها معربة في الأحوال كلها؛ أُضيفت

أو لم تُضف, حُذِفَ صدر صلتها أو ذُكِر[43]، قال سيبويه: «وتفسير الخليل بعيدٌ, إنما يجوز في شعر أو في اضطرار، ولو ساغ هذا في الأسماء لجاز أن تقول (اضرب الفسقُ الخبيثُ), تُريد الذي يقال له الفاسق الخبيث)[44], وأمّا قول يونس فلا يُشبهه (أشهدُ إنك لزيدٌ), ومن قولهما (اضرب أيُّ أفضلُ), وأما غيرهما فيقول (اضرب أيّاً أفضلُ), يقيس (ذا) على (الذي) وما أشبهه من الكلام, وسلم ذلك الضمة في المضافة لقول العرب ذلك, وأجروا (أيّاً) على القياس, ولو قالت العرب (اضرب أيُّ أفضلُ) لقلته, ولم يكن بُدٌّ من متابعتهم, فلا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس, كما انك لا تقيس على (أمس- أمسك) ولا على (أتقول- أيقول)، ولا سائر أمثلة القول, ولا على (الآن- آنك), ولو جعلوا (أيّا) في الانفراد بمنزلته مضافا لكانوا خُلقاء إذا كان بمنزلة الذي معرفة أن لاينون لان كل اسم ليس يتمكن لا يدخله التنوين في المعرفة ويدخله في النكرة»[45]، وقال مكي بن أبي طالب القيسي: «وذهب سيبويه إلى أن (أيّاً) مبنية على الضم ؛ لأنها عنده بمنزلة (الذي) و(ما), لكن خالفتهما في جواز الإضافة, فلمَّا حذف من صلتها ما يعود عليها لم تقْوَ فرجعت إلى أصلها وهو البناء كـ(الذي) و(ما), ولو أظهرت الضمير لم يجز البناء عنده, وتقدير الكلام عنده: ثمَّ لننزِعنَّ من كل شيعة أيُّهم هو أشدُّ»[46]، أما قول الشاعر: ... فسلم على أيُّهُم أفضل, حيث أتى بـ(أيّ), مبنيا على الضم على الرواية المشهورة الكثيرة الدوران على السنة الرواة؛ لكونه مضافا, وقد حُذف صدر صلته وهو المبتدأ, وهذا هو مذهب سيبويه وجماعة من البصريين في هذه الكلمة, وإنها تأتي موصولة, وتكون مبنية إذا اجتمع فيها أمران:

احدهما: أن تكون مضافة لفظا.

الثاني: أن يكون صدر صلتها محذوفا.

فان لم تكن مضافة أصلا، أو كانت مضافة لكن ذُكر صدر صلتها فإنها تكون معربة[47].

وذهب الخليل ويونس إلى أنها لا تأتي موصولة بل هي إما شرطية أو استفهامية، وذهب جماعة من الكوفيين إلى أنها قد تأتي موصولة, ولكنها معربة في الأحوال كلها؛ أُضيفت أو لم تُضف حُذِف صدر صلتها أو ذُكر؛ بدليل روايتهم للبيت الشعري...فسلم على أيِّهم أفضل, بالجر[48].

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾[49], قال الزمخشري: «(أيّ) يتضمن معنى الاستفهام, فعلق عنه (لنعلم) فلم يعمل فيه»[50], وقال أبو حيان: «(أيّ) هنا موصولة مبنية على مذهب سيبويه, لوجود شرط جواز البناء، وهو كونها مضافة حُذف صدر صلتها, والتقدير: ليعلم الفريقين الذي هو أحصى لما لبثوا أمدا من الذين لم يحصوا, وإذا كان فعلا ماضيا امتنع ذلك؛ لأنه إذ ذاك لم يحذف صدر صلتها لوقوع الفعل صلة بنفسه على تقدير جعل (أيّ) موصولة, فلا يجوز بناؤها؛ لأنه قد فات تمام شرطها وهو أن يكون حُذِف صدر صلتها»[51], لذلك فهي جاءت موصولة خلافا لأحمد بن يحيى (ثعلب) في قوله: أنها لا تستعمل إلا شرطا أو استفهاما, وتكون بلفظ واحد في الإفراد والتذكير وفروعهما كـ(ما)[52], وقال: إن (أيّاً) لا تكون موصولة أصلا, ولم يُسمع (أيُّهم هو فاضل جاءني) بتقدير الذي هو فاضل جاءني[53].

الخاتمة

الحمد لله الذي تتم به الصالحات, والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين نبينا محمد ﷺ, وعلى آله وصحبه الطيبين.

وبعد: فلابد لي بعد الانتهاء من هذه الدراسة أن أوجز أهم النتائج التي توصلت إليها وعلى النحو الآتي:

1. ذكر اغلب النحاة أن (أيّاً) في العربية تأتي على خمسة أوجه هي: الشرطية, والاستفهامية, والموصولة, وان تكون دالة على معنى الكمال, وأن تقع وصلة لنداء ما فيه (أل).
2. خالف الخليل ويونس في مجيئها موصولة, فلم يثبتا ذلك المجيء.
3. زاد بعض النحاة قسما سادسا وهو أن تكون نكرة موصوفة كقول بعضهم: (مررت بأيٍّ معجب لك), كما يقال: (بمن معجب لك), ونص على أن هذا الوجه هو غير مسموع.
4. (أيٌّ) معربة في جميع أحوالها, وهذا بخلاف نظائرها من الأسماء التي ضمنت معاني الحروف, نحو:(مَنْ), و(ما), و(أينَ), و(متى), و(كم), و(كيف), و(أيَّانَ), و(أنَّى).

5. وقع خلاف بين النحاة في حكم إعراب (أي) في حالة واحدة, وهي أن تُضاف ويُحذف صدر صلتها, نحو: (يعجبني أيُّهم قائمٌ), فمذهب الكوفيين والخليل ويونس: أنها معربة, وإن وجد هذا الشرط, ومذهب سيبويه ومن وافقه أنها مبنية؛ لوجود هذا القيد.

هوامش البحث

(1) الإسراء: 110.

(2) ينظر: البحر المحيط: 90/6, والجامع لإحكام القرآن: 343/10.

(3) صدر البيت، وتمامه:

حرمت عليَّ وليتها لم تحرمِ

وهو لعنترة, ينظر: شرح ديوانه: 125, والرواية فيه: يا شاة ما قَنصٍ.

(4) روايته في المغني: فأصبح لا يسألنه, هو صدر بيت, تمامه:

أَصَعَّدَ في عُلُوِّ الْهَوَى أَمْ تَصوَّبا,

والبيت مجهول القائل, ينظر: مغني اللبيب: 2/ 17, وشرح شواهد المغني: 774/2، وخزانة الأدب: 162/4.

(5) ينظر: الكشاف: 654/2, والبحر المحيط: 87/6.

(6) القصص: 28.

(7) ينظر: لم أجدها سوى في البحر المحيط: 110/7.

(8) ينظر: أمالي ابن الشجري: 39/3.

(9) الأنعام: 19.

(10) المحرر الوجيز: 275/2.

(11) التوبة: 124.

(12) الأعراف: 185.

(13) البيت للفرزدق، ينظر ديوانه: 281/1.

(14) طه: 71.

[15] الكهف: 7.

[16] ينظر: البحر المحيط: 97/6.

[17] الكهف: 12.

[18] الشعراء: 227.

[19] التبيان في إعراب القرآن: 170/2.

[20] البحر المحيط: 47/7.

[21] ينظر: أمالي ابن الشجري: 3/ 39-40.

[22] ينظر: المصدر نفسه: 40/3.

[23] ينظر: أمالي ابن الشجري: 40/3, والمقتضب:1/563-566-568-570, ومعاني النحو:129/1.

[24] مريم: 69.

[25] ينظر: مغني اللبيب: 100/1.

[26] ينظر: مغني اللبيب: 100/1, حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: 216/1.

[27] ينظر: المصدران السابقان.

[28] ينظر: المصدران السابقان.

[29] ينظر: شرح ابن عقيل: 147/1.

[30] ينظر: أمالي ابن الشجري: 41/3.

[31] ينظر: شرح ابن عقيل: 150/1, وأوضح المسالك: 109/1.

[32] ينظر: أمالي ابن الشجري: 3/ 41.

[33] ينظر: شرح ابن عقيل: 147/1.

[34] مريم: 69.

[35] البيت لغسان بن وعلة وهو من شواهد: شرح ابن عقيل: 148/1.

[36] البيت للأخطل وهو في ديوانه: 616.

[37] ينظر: شرح الرضي على الكافية: 3/158-160.

(38) ينظر: شرح المفصل: 2/ 112.

(39) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 234/2.

(40) ينظر: مغني اللبيب: 98/1.

(41) هذه قراءة معاذ بن مسلم الهراء, وطلحة بن مصرف, والأعرج, والأعمش. ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 322/2, والتبيان في إعراب القرآن: 36/2, والبحر المحيط: 209/6, والجامع لإحكام القرآن: 133/11.

(42) ينظر: الكتاب: 397/1.

(43) ينظر: شرح ابن عقيل: 148/1.

(44) الكتاب: 398/1.

(45) الكتاب: 398/1, وينظر في هذه المسألة: شرح المفصل: 111/2, أمالي ابن الشجري: 41/3, شرح ابن عقيل: 147/1, شرح الرضي على الكافية: 158-164, مغني اللبيب: 99/1, شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 259/1, أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 108/1-109, الإنصاف في مسائل الخلاف 230/2-235.

(46) مشكل إعراب القرآن: 459/2.

(47) ينظر: شرح ابن عقيل: 148/1.

(48) ينظر: المصدر نفسه.

(49) الكهف: 12.

(50) الكشاف: 660/2.

(51) البحر المحيط: 101/6.

(52) ينظر: شرح الاشموني على ألفية ابن مالك: 257/1, وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 107/1-108.

(53) ينظر: مغني اللبيب: 100/1.

المصادر والمراجع

بعد القرآن الكريم.

- الأصول في النحو, لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي, مؤسسة الرسالة، بيروت, ط2، 1987م.
- إعراب القرآن, أبو جعفر احمد بن محمد بن إسماعيل النحاس, تحقيق: د.زهير غازي زاهد, مطبعة العاني، بغداد,1977م.
- أمالي ابن الشجري, هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي, تحقيق ودراسة: د.محمود محمد الطناحي, مكتبة الخانجي, القاهرة, 1992م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين, لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري, ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف, محمد محيي الدين عبد الحميد, دار الطلائع، القاهرة.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, لأبي محمد جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري, ومعه كتاب هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك, محمد محيي الدين عبد الحميد, دار الندوة الجديدة، بيروت, ط6، 1980م.
- البحر المحيط, لأبي حيان الأندلسي, تحقيق: الشيخ عادل احمد عبد الموجود, والشيخ: علي محمد معوض, دار الكتب العلمية، بيروت, ط2، 2007م.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري, تحقيق: علي محمد البجاوي, دار إحياء الكتب العربية.
- الجامع لإحكام القرآن (تفسير القرطبي), أبو عبد الله محمد بن احمد الأنصاري القرطبي, دار الكاتب العربي، بغداد, ط3، 1967م.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, الشيخ: مصطفى محمد عرفة الدسوقي, ضبطه وصححه ووضع حواشيه: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت, ط2، 2007م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب, عبد القادر بن عمر البغدادي, دار صادر، بيروت، ط1 (د.ت).

- ديوان الأخطل, صنعة السكري, تحقيق: د.فخر الدين قباوة, دار الآفاق الجديدة, بيروت, ط2, 1979م.
- ديوان الفرزدق, دار صادر، بيروت, 1966م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, بهاء الدين عبد الله بن عقيل، دار الطلائع.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك, الأشموني, دار الفكر، بيروت, ط1، 1999م.
- شرح ديوان عنترة, دار الكتب العلمية، بيروت, ط1، 1985م.
- شرح شواهد المغني, لأبي بكر السيوطي, دار مكتبة الحياة، بيروت.
- شرح كافية ابن الحاجب, رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي, قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه: د.إميل بديع يعقوب, دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2007م.
- شرح المفصل, موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي, تحقيق: احمد السيد سيد احمد, المكتبة التوفيقية، القاهرة.
- الكتاب, لأبي بشر عمرو الملقب سيبويه, المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر, ط1، 1316هـ.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل, لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري, دار إحياء التراث العربي، بيروت, ط2، 2001م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز, لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد, دار الكتب العلمية، بيروت, ط2، 2007م.
- مشكل إعراب القرآن, مكي بن أبي طالب القيسي, تحقيق: د.حاتم صالح الضامن, مؤسسة الرسالة، بيروت, ط4، 1988م.
- معاني النحو, د.فاضل صالح السامرائي, شركة العاتك، القاهرة, ط2، 2003.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري, تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد, دار الطلائع، القاهرة.

✍ المُقتضب, لأبي العباس مُحمد بن يزيد المُبرِّد, تحقيق: حسن حمد, مراجعة: د.إميل يعقوب, دار الكتب العلمية، بيروت, ط1، 1999.